التحفيزات التمويلية والجبائية وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2012-2015

د./ رفاع توفيق*

Abstract:

L'Algérie a récemment eu contrainte, à la suite de la baisse des revenus pétroliers, de compter sur d'autres secteurs économiques pour la réalisation du développement économique. Par conséquent, l'État a adopté, dans la dernière décennie, une politique incitative, qui édicte l'accord des facilités d'accès aux financement, des exonérations fiscales pour les petites et moyennes entreprises et des privilèges spéciaux aux investisseurs dans les secteurs stratégiques y compris le secteur touristique. A la lumière de cette réalité, nous essayons à travers cet article de refléter la nature particulière des incitations du secteur du tourisme et son rôle dans l'expansion des investissements touristiques.

Les mots clés: **I**nvestissement touristique en Algérie, **I**ncitations de financement et fiscales, **O**rganismes de soutien de l'investissement.

ملخص:

أصبحت الجزائر في الآونة الاخيرة، نتيجة تراجع المداخيل البترولية، مجبرة على الاعتماد على قطاعات اقتصادية أخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك تبنت الدولة سياسة تحفيزية تعمل على منح تسهيلات تمويلية، اعفاءات جبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وامتيازات خاصة للمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية بما فيها القطاع السياحي. وعلى ضوء هذا الواقع سنحاول في هذا المقال تبيان طبيعة التحفيزات الخاصة بالقطاع السياحي ودورها في توسيع الاستثمار وتنمية النشاط السياحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التحفيزات التمويلية والجبائية، هيئات دعم الاستثمار.

* **أستاذ محاضر ﴿ب﴾ – جامعة الجزائر3**

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للاستثمار السياحي
1-1) مفهوم الاستثمار السياحي
1-2) السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر
2) تأثير التحفيزات التمويلية والجبائية على السياحة في الجزائر (2012-2015)
2-1) تقديم التحفيزات التمويلية والجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي
2-2) تنامي دور هيئات دعم المشاريع السياحية
خاتمة

مقدمة:

إن التحفيزات المقدمة من الدولة للمؤسسات الاقتصادية والمستثمرين الخواص يمكن أن تكون في شكل تمويل مباشر (بواسطة القروض) وغير مباشر (مساهمة في رأس مال) أو في شكل دعم تقني لها، يساهم في ترقية وتحسين ادائها التسيير والاستغلالي للنشاط السياحي. كما أن للتخفيضات والإعفاءات الجبائية دور في دعم خزينة المؤسسات السياحية، لأنها قد تخص فترة معتبرة، تصل إلى غاية عشر سنوات وقد تشمل تكاليفها الاستثمارية والاستغلالية.

من المهم تقييم ومعرفة مدى نجاعة هذه السياسة المطبقة على تنمية الاستثمار السياحي، وهو ما نحاول تبيانه من خلال هذه الورقة، بمعالجة الإشكالية من خلال التساؤل: **ما مدى فعالية التحفيزات التمويلية والجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر؟**

وقد تم صياغة الفرضيات التالية:
- يتميز الاستثمار السياحي بارتفاع حجمه وبطئ تحصيله للعائد، ما يتطلب دعم تقني ومالي من الدولة لتشجيع القطاع السياحي؛
- من شأن التحفيزات التمويلية والجبائية المقدمة من طرف الدولة، توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين مستوى نشاط المؤسسات السياحية؛
- ويتوقف تطور النشاط السياحي على عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية، لذلك قد لا تشكل التحفيزات التمويلية والجبائية دافعا كافيا لتطوير القطاع.

1) مدخل للاستثمار السياحي:

السياحة لغة يعني التجوال على وجه الأرض. وهي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، هي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة ومتوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل[1].

ويعد الاستثمار السياحي نشاط مهم في ظل تزايد المنافسة في هذا القطاع، واهتمت به الكثير من الدول لما يدره من المداخيل من العملات الصعبة ويحقق التنمية الاقتصادية ويوظف العديد من أفراد المجتمع. وخاصة وأن مفهوم السياحة يجسد عنصر أساسي من حرية الإنسان، ويمثل نموذج للعلاقات بين الشعوب والحضارات[2].

1-1) مفهوم الاستثمار السياحي:

يعتبر استثمار السياحي كل التزام للمؤسسة بتوظيف الاموال على المدى المتوسط وطويل الاجل في انشاء أو/ واقتناء مباني وتجهيزات استثمارية مادية، معنوية ومالية تخص ايواء وتقديم خدمات سياحية للأفراد بمقابل نقدي عن ذلك.

- تعريف ومميزات الاستثمار السياحي:

يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والمتنزهات والأماكن السياحية والمزارات الدينية ومؤسسات النقل السياحي وغيرها، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض ومؤسسات التسويق والترويج والإعلام وغيرها، أو في جانبي الطلب والعرض كما في مؤسسات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر رؤوس الأموال على رؤوس الأموال الوطنية، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة[3].

ويتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من المميزات، يمكننا ايجازها في النقاط التالية[4]:

- يمكن أن تواجه الاستثمارات السياحية مشكل مرتبط بالسيولة نتيجة صعوبة تنازل عن هذه الاستثمارات وقلت طلب عليها، ما يصعب بيعها في الوقت المناسب وبسعر الملائم، ومن ثما فهي من التوظيفات غير السائلة؛

- ضخامة حجم الاستثمار السياحي، إذ يتم توظيف جزء كبير من الاموال في مشروع واحد كإنشاء فندق مثلا، والذي يجعل مداخيل المشروع الاستثماري عرضة لتقلبان السوق والمحيط، مع عدم امكانية تعويض الخسائر في حالة حدوثها وتغطيتها من نشاطات مكملة؛
- يعتبر المخطر السياسي الاقتصادي محددة أساسية في اتخاذ القرار الاستثماري بشكل عام والسياحي بشكل أكبر؛
- ولا يقتصر الاستثمار السياحي ككل الاستثمارات من الناجية المحاسبية على الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية فقط، بل يشمل أيضا بعض الاستثمارات غير الملموسة كمصايف التكوين الموظفين والبحث العلمي، الاستثمارات الإيجارية.

- متطلبات الاستثمار السياحي:

إن للاستثمار السياحي متطلبات ومقومات عديدة يقوم عليها، قد لا يتسنى لكل الدول أن تقوم به، وهناك دول أخرى تمتلك تلك المقومات ولكنها لا تحسن استخدامها[5]. ونذكر من متطلبات الاستثمار السياحي:

1- وجوب تقدير المخاطر الاستثمارية في الاستثمار السياحي:

لا يمكن في جميع الحالات، ككل الاستثمارات، ازالة جميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار السياحي لذلك من المهم أن يقوم المستثمر بتقدير طبيعة ومستوى المخاطر استثماره السياحي من اجل تقليل مستوى عدم التأكد من اثارها في المستقبل. ومن ثما فإن المستثمر بحاجة ملحة ودائمة لمجموعة من المعلومات تمكنه من زيادة نظرته المستقبلية لمشروعه والمعرفة الدقيقة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها مستقبلا. وبناء على أهمية توفير المعلومة للمستثمرين في مجال السياحي، يجب على كل بلد أو هيئة، ترغب في زيادة أو جذب الاستثمار السياحي، تقديم للمستثمرين بشكل وافي وواقعي جميع المعلومات التي من شأنها توضيح مسارهم وإقناعهم بالمبادرة في الاستثمار السياحي.

2- متطلبات واجراءات جذب الاستثمار السياحي:

يمكن سرد مجموعة من متطلبات لا على الحصر في النقاط التالية:
- توفير الهياكل القاعدية والبيئية للاستثمار السياحي، والتي تخص: الهياكل القاعدية للنقل الجوي، البري وبحرية، الهياكل القاعدية السياحية والهياكل القاعدية لتقنية المعلومات والاتصالات؛

- توفير الهيكل القانوني لتأطير عملية الاستثمار والاستغلال السياحي، بتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي في مجال: المحافظة على البيئة، الأمن والضمان، الصحة والنظافة ومكانة السفر والسياح؛
- تكوين وتأهيل الموارد بشرية من عمال واطارات، بفتح تخصصات وانشاء مدارس متخصصة؛
- الدعم المالي والاستشاري من الدولة للاستثمار السياحي بدعم وإنشاء مؤسسات استثماري وصناديق دعم القروض والضمان للاستثمار السياحي؛
- وفتح الشراكة الاجنبية مع المؤسسات الوطنية وبين الدولة وخواص.

وإضافة إلى ذلك[6]:

- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر.
- وضع استراتيجيات سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها؛
- إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر؛
- وصياغة نموذج لكل منطقة من المناطق السياحية، بحيث ينفرد كل نموذج عن الآخر بما يتلائم وطبيعة كل منطقة وما تزخر به من إمكانات سياحية.

1-2) السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر:

إن موضوع السياحة في الجزائر هو موضوع واسع ومتشعب، ولنعترض للقطاع السياحي الوطني إلا في قسم معين ومحدد، وهو قسم التسويق وأيضا سوف لا نطالب القطاع السياحي الوطني إلا ما هو قادر عليه ومتاح لديه، لأن واقعة في تردي متواصل، رغم المصاريف التي أنفقت في هذا المجال من لاستغلال إلى اليوم، كما شاهدون ذلك من خلال مخططات التنمية وسياسات الاستثمار الوطن[7].

- المناطق السياحية الجزائرية:

تمتلك الجزائر كل المؤهلات لتطوير السياحة فهناك سياحة الشاطئ والحمامات المعدنية والسياحة الغابية والاستطلاعية والسياحة الصحراوية والجبلية، كما أن الوجهة الجديدة للسياح

هي السياحة الأثرية باعتبارها حضارة مشتركة بين الشعوب، وتمتلك حاليا 205 منطقة للتوسع السياحي*، وتتنوع المناطق السياحية الجزائرية الساحرة تبعا لتنوع معطياتها الجغرافية[8]:

1- الساحل الجزائري:

يتميز الساحل الجزائري بطوله 1200 كلم وبتكونه الصخري، حيث أنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات الاستجمام كمدينة عنابة وبجاية...الخ، كما أن البعض من هذه المدن حظيت بتجهيزات سياحية مثل الفنادق، المخيمات...الخ.

2- المناطق الجبلية أو السلسلة الأطلسية:

التي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالا خديجة" كما نجد فيها عدة جبال خلابة كجبال الأوراس والونشريس جمال هذه المناطق يمنح للزائر فرصة للممارسة رياضة التزحلق، التسلق والصيد البري وغيرها من النشاطات والتمتع بحدائقها ومناظرها ونباتاتها.

3- منطقة الهضاب العليا:

وتتميز منطقة الهضاب العليا هي الأخرى بجمالها من خلال مواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

4- ومنطقة الصحراء الكبرى:

تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافيا، والتضاريسية، نباتاتها ومناخها وحتى هندستها المعمارية وعادتها وتقاليدها وصناعتها الحرفية وغيرها، ومن أهم المحطات السياحية الصحراوية: غرداية، واحات تاغيت، الهقار والطاسيلي، وتتميز هذه المناطق الصحراوية الجزائرية معلما أثريا صنف ضمن التراث العلمي.

* مناطق التوسع السياحي مصنفة بمقتضى تشريعات أهمها:
- المرسوم 88-232 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1409هـ الموافق لـ 05 وفمبر 1988 م؛
- المرسوم التنفيذي 09-66 المؤرخ في 11 صفر 1430هـ الموافق لـ 07 فيفري 2009م؛
- والمرسوم التنفيذي 10-131 المؤرخ في 14 جمادي الأولى 1431هـ الموافق لـ 29 أفريل 2010م.

- مجالات الاستثمار السياحي المتاحة في الجزائر:

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي في الجزائر بتعدد أنواع السياحة الممكن النشاط فيها، نذكر منها:

1- السياحة الشاطئية:

يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كلم، إذ يمكن أن يشكل هذا النوع من السياحة على المدى الطويل أساسا للتنمية السياحية في الجزائر نظرا لـ[9]:

- وجود طلب داخلي كبير باعتبار أن غالبية السكان متمركزة في الجهة الشمالية للبلاد؛
- تمركز العطل في موسم الصيف، وغياب سياسة تعمل على تمديدها على مدار السنة، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب خاصة وأن سكان المناطق الداخلية يرغبون في الاستفادة من السياحة الشاطئية؛
- والجالية الجزائرية المقيمة في الخارج تفضل السياحة الشاطئية لقضاء عطلتها.

تظهر أولوية وأهمية السياحة الشاطئية من خلال الطلبات الكبيرة المسجلة في مجال الاستثمار الذي يتقدم بها المتعاملون الوطنيون والأجانب. وخلافا لبقية أنواع السياحة، تتطلب تنمية السياحة الشاطئية إنشاء هياكل استقبال متنوعة بدءا من المخيمات وصولا إلى الفنادق ذات النوع الرفيع والتي تجعل هذا المنتوج في متناول الجميع.

2- السياحة المناخية والجبلية:

تتميز الجزائر بممارسة العديد من الرياضات الجبلية كالتزحلق على الثلج وتسلق القمم والتجول في الهواء الطلق، ونجد من أهم محطات التزحلق على الثلج: ثالة قيلاف (1500 متر)، تيكجدة (1475 متر)، الشريعة (1400 متر).

3- السياحة الثقافية والتاريخية:

تعد الجزائر ثاني بلد أثري بعد إيطاليا تحتوي على أثار رومانية) موزعة على سبعة مواقع صنفت تراثا للبشرية منها: أثار الطاسيلي بالهقار أقصى جنوب الصحراء، وقصبة الجزائر العاصمة ومدينة تيمقاد ببانتة وغيرها من الآثار الرومانية والإسلامية.

4- السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة، بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة من خلال واحاتها المنتشرة عبر أرجائها ومبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة

البركانية في الهقار والحضارة المجسدة في الرسوم على الصخور بالطاسيلي، كل هاته الموارد تجعل من الجزائر وجهة حقيقية للسياحة.

6- سياحة الأعمال:

تعرف سياحة الأعمال في الجزائر انتشارا واسعا ونموا متزايدا لكثافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والنمو المتزايد للعلاقات مع الخارج نتيجة لتحرير النشاطات الاقتصادية من جهة أخرى.

7- والسياحة العلاجية أو السياحة الصحية:

تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية، وتستخدم المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية تتمتع بالكفاءة وتساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز[10]. وهناك مصادر للمياه المعدنية مصنفة نظرا لخصائصها الفيزيائية والكيمائية على مستوى التراب الوطني منها: 136 منبع للمياه المعدنية ذات أهمية محلية، 55 منبع للمياه المعدنية ذات أهمية جهوية، و11 منبع للمياه المعدنية[11].

2) تأثير التحفيزات التمويلية والجبائية على السياحة في الجزائر (2012-2015):

تساهم الدولة بواسطة مؤسساتها غير المالية بطريقة مباشرة وغير مباشرة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة المصارف، وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وصناديق الضمان من أهم الاجهزة المتخصصة في التمويل والتحفيز الجبائي لهذا النوع من المؤسسات. ولذلك يمكننا من خلال تحليل الاحصائي لنتائج هذه الاجهزة في سنوات الاخيرة، أن نستشف الدور الذي تمارسه في دعم، تمويل وتحفيز المشاريع الاستثمارية السياحية.

2-1) تقديم التحفيزات التمويلية والجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي:

تهدف السياسات الاستثمارية السياحية والقوانين المشجعة لها إلى تحفيز القطاع الخاص واجتذاب المزيد من الاستثمارات، للحوافز عدة أوجه منها: الإعانات كمساعدات تمنحها الحكومة للمستثمرين للقيام بمشروعات سياحية في المناطق التي تهدف الحكومة لتنميتها، وقروض طويلة الأجل ومعدلات فائدة منخفضة، إعفاءات ضريبية وجمركية، وتقديم مساعدات فنية[12].

- طبيعة التحفيزات التمويلية الخاصة بالمؤسسات السياحية في الجزائر:

بشكل عام، بإمكان المؤسسات السياحية، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب، الاستفادة من:

- تمويل بمساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بقرض بدون فائدة ما بين 28 و29% من التكلفة الاجمالية للمشروع.
- المعدل المخفض على فوائد القروض المصرفية خلال 5 سنوات، بنسبة 3% و4,5%، والتي تتراوح فيها المساهمة المالية لصاحب المشروع ما بين 20 و40%[13].
- وهذه الاستفادة تكون موجهة لتمويل برامج الاستثمار وتطوير المؤسسات السياحية واحتياجاتها الاستغلالية وعمليات اعادة التأهيل وترقية الهياكل الفندقية.

ومن الميزات المحققة:

- قد تتجاوز مساهمة المصرف الممول 60% من المشروع حسب أهميته أو تعقيداته الخاصة؛
- يمكن أن تتجاوز مساهمة المصارف الخاصة 70% من المشروع حسب أهميته أو تعقيداته الخاصة؛

- يمكن تبلغ مساهمة بنك البركة 80% من انشاء وتجهيز المشروع حسب أهميته أو تعقيداته الخاصة؛
- تتوقف مدة المشروع وفترة السماح المخصص له حسب أهميته أو تعقيداته الخاصة.
- لا تتجاوز فترة معالجة الملفات: 40 يوم لقروض الاستثمار و30 يوم لقروض الاستغلال، من تاريخ ايداع ملف القرض؛
- الاستفادة من دعم صندوق ضمان الاستثمار على تمويل التجهيزات؛
- وامكانية تدعيم الاموال الخاصة للاستثمار لتمكن من الولوج للتمويل المصرفي بمساهمة مؤسسة الجزائر للاستثمار (société El Djazair Istithmar).

وهذا إضافة للصندوق الاستثمار الولائي المخصص لتسهيل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بواسطة المساهمة في رأس المال المؤسسة[14]. حاليا تم انشاء ستة مؤسسات مخصصة لذلك، منها ثلاثة عملية:

1. الجزائرية للاستثمار (مؤسسة مشتركة بين بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)؛
2. الشركة المالية للاستثمار؛
3. وفيناليب– FINALEP كمؤسسة مختلطة جزائرية أوربية.

- طبيعة التحفيزات الجبائية الخاصة بالمؤسسات السياحية في الجزائر:

من أجل الاستفادة من الميزات الجبائية المحددة في المرسوم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار على كل مستثمر تقديم تصريح الاستثمار لدى الشباك الموحد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[15].
بشكل عام، خلال مرحلة الانجاز (3 سنوات)، يمكن أن يستفيد مشروع الاستثمار من:

- اعفاء ضريبي من الرسم على القيمة المضافة على المواد والخدمات غير المستثناة، المستوردة أو مشتريات محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- اعفاء من الحقوق الجمركية على المواد والتجهيزات غير المستثناة المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حق التحويل ومن الضريبة الجبائية للرسم على القيمة المضافة الخاصة بالممتلكات والخدمات على المقتنيات العقارية.

خلال مرحلة الاستغلال (3 سنوات أخرى): الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على النشاط المهني (TAP). ويمكن تمديد هذه المدة إلى 5 سنوات في حالة الاستثمار في مشروع ينشئ أكثر من 100 منصب عمل.
تستفيد المشاريع الاستثمارية الخاصة ببعض المناطق السياحية الواجب ترقيتها، من خلال مرحلة الانجاز:

- لمناطق الترقية السياحية (3 سنوات)، يمكن أن يستفيد مشروع الاستثمار بالإضافة إلى الميزات المذكور سابقا من الإعفاء من حقوق التسجيل 2‰ (2 بالألف).
- لمشروع للمصلحة الوطنية (لمدة 5 سنوات)، يستفيد المشروع من: الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم والاقتطاعات الاخرى على المواد والتجهيزات غير المستثناة المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، الاعفاء من حقوق التسجيل على المقتنيات العقارية الموجهة للاستثمار والاشهار القانوني المرتبطة بها، والاعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المثبتة الموجهة للإنتاج.

وخلال مرحلة الاستغلال، وبعد منح الموافقة على النشاط من المصالح الجبائية لصالح المستثمر يمكن أن يستفيد الاستثمار من:

- اعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- واعفاء ابتداء من تاريخ اقتناء الرسم العقاري على الممتلكات المثبتة المدرجة في الاستثمار لمدة 10 سنوات.

كما تعفى كل مؤسسة انشأت في القطاع السياحي وأيضا عملية رفع رأس المال من جميع حقوق التسجيل[16]. وفيما يتعلق بإنشاء المؤسسة أو رفع رأس المال[17].

ويمكن للمستثمر الراغب في تحديث مؤسسته السياحية والفندقية أن ينخرط في البرنامج السياحي الجزائري النوعي* بواسطة امضاء عقد الكفاءة بينه وبين الوزارة الوصية على السياحة، والذي يمكنه (العقد) من الاستفادة من الميزات التالية:

- المعدل المخفض على فوائد القروض المصرفية خلال 5 سنوات، بنسبة 3 و4,5%، قانون المالية 2016.
- الاستفادة من معدل مخفض على الحقوق الجمركية خلال فترة محددة إلى غاية 31 ديسمبر 2019.

* الذي يندرج ضمن مشروع مخطط الاساسي لتهيئة السياحية (SDAT)، بغرض ضمان نوعية المستقبلية للمؤسسات الفندقية.

2-2) تنامي دور هيئات دعم المشاريع السياحية:

إن دراسة تطور المشاريع الاستثمارية يسمح لنا من تقييم مدى نجاعة التدابير العامة، الجبائية والتمويلية الخاصة بتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط السياحي، ولقد اقتصر التحليل على تقييم ثلاثة سنوات الاخيرة نظرا لتوفر المعلومات الموثوقة عن الاستثمار السياحي في الجزائر.

الجدول 01: عدد المشاريع في الاستثمار السياحي (2012-2015)

	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع المدروسة	276	265	303	692
عدد المشاريع المقبولة	101	189	180	574
عدد المشاريع المرفوضة	56	76	123	118
عدد المشاريع المؤجلة	119	67	/	/

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، 2016.

نلاحظ من الجدول، تزايد عدد المشاريع الاستثمارية خلال ثلاثة سنوات الاخيرة، وبالخصوص في السنة الاخيرة إذ تضاعفت عدد المشاريع السياحية، في نفس الوقت قامت الوزارة الوصية بمعالجة جميع المشاريع المقترحة، ما يعكس توجه المستثمرين إلى الاستثمار في هذا المجال ورغبة الدولة.

كل ذلك اتاح استحداث العديد من مناصب الشغل وتزايد عدد الاسرة كما هو مبين في الشكل والجدول الموالي:

الجدول 02: عدد الاسرة ومناصب الشغل مستحدثة (2012-2015)

	2012	2013	2014	2015
عدد الاسرة	13903	18216	19806	71244
عدد مناصب الشغل جديدة	7285	4678	5350	25363

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، 2016.

- دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

إن تحليل تطور المشاريع المدعمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ومقارنة القطاع السياحي بالقطاعات الاخرى يسمح لنا تبيان مدى لجوء المستثمرين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للاستفادة من الميزات الجبائية المقدمة، ويمكن عرض حصيلة مساهمة الوكالة إلى غاية 2012/12/31 في الجدول التالي:

الجدول 03: حصيلة مساهمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حسب القطاعات

النشاطات القطاعية	عدد المشاريع		المبالغ		مناصب الشغل	
	العدد	%	مليون دينار	%	العدد	%
النقل	4383	56,17	105210	7,63	18900	13,49
البناء والاشغال العمومية	1367	17,52	111861	8,12	26499	18,91
الصناعة	1004	12,87	580470	42,12	35211	25,13
الخدمات	891	11,42	127991	9,29	10310	7,36
الصحة	72	0,92	5628	0,41	1208	0,86
الفلاحة	31	0,40	16688	1,21	33691	24,05
السياحة	**55**	**0,70**	**430328**	**31,22**	**14291**	**10,20**
المجموع	**7803**	**100,00**	**1378177**	**100,00**	**140110**	**100,00**

المصدر: النشرة المعلوماتية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، النشرة المعلوماتية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، مارس 2012، ص 34.

حسب ما نستخلصه من هذا الجدول، تحتل المشاريع السياحية المدعمة من الوكالة المرتبة قبل الاخيرة في الترتيب، بنسبة لم تتجاوز 1%، رغم انه قطاع منشئ لمناصب شغل بنسبة 10,20% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، وهو ما يفسر رغبة الدولة في تطوير هذا القطاع الممتص للبطالة عبر تدعيمه.

وكما يمكن توضيح حصيلة دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للقطاع السياحي في سنة 2015 في الجدول التالي:

الجدول 04: مساهمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حسب القطاعات في سنة 2015

النشاطات القطاعية	عدد المشاريع		مناصب الشغل	
	العدد	%	العدد	%
باقي القطاعات	42775	71,01	431480	41,73
الصناعة	9231	15,32	388219	37,54
الخدمات	6226	10,34	107089	10,36
الفلاحة	1218	2,02	52366	5,06
السياحة	**789**	**1,31**	**54862**	**5,31**
المجموع	**60239**	**100,00**	**1034016**	**100,00**

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة، 2016،

http://www.andi.dz

وقد يكون السبب وراء عزوف المستثمرين عن هذا القطاع وتفضيل القطاعات الاخرى، رغم الامتيازات الجبائية الممنوحة من الوكالة الوطنية والتمويلية الاخرى، هو خصوصية الاستثمار في القطاع السياحي المتميز بضخامة تكلفته وبطئ مردوديته الطويلة الاجل.

- دور صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن نستشف من خلال تحليل الإحصاءات لصناديق الضمان مستوى استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي حسب حجمها، نظرا لأن كل استثمار يلقى قبول تمويل من المصارف إلا أن يكون متبوع بطلب ضمان من الصندوق. ويمكن الاشارة إلى نتائج عمل هذا الصندوق حسب القطاعات والجهة في الجدول التالي:

الجدول 05: الملفات المعالجة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 2015/12/31

النشاطات القطاعية	عدد الملفات		خلق مناصب الشغل		حجم الاستثمار		حجم القرض	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البناء	236	31,85	4094	35,91	11012	20,88	7191	23,19
مختلف الصناعات	259	34,95	4282	37,55	26566	50,36	15294	49,32
الصحة والعمل الاجتماعي	54	7,29	686	6,02	3980	7,54	2348	7,57
المناجم والمحاجر الأخرى	26	3,51	347	3,04	3036	5,76	1969	6,35
النقل البري	90	12,15	884	7,75	2345	4,45	1243	4,01
شغل المعادن	19	2,56	361	3,17	1961	3,72	1121	3,62
الزراعة والغابات والصيد	8	1,08	143	1,25	1323	2,51	483	1,56
الخدمات	23	3,10	237	2,08	681	1,29	470	1,52
النشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية	4	0,54	14	0,12	662	1,25	290	0,94
التجارة وتصليح السيارات	8	1,08	95	0,83	419	0,79	214	0,69
النشر والطباعة	5	0,67	99	0,87	225	0,43	177	0,57
مسترجعات	3	0,40	80	0,70	157	0,30	113	0,36
التعليم	1	0,13	10	0,09	3	0,01	2	0,01
الفنادق والمطاعم	**5**	**0,67**	**70**	**0,61**	**368**	**0,70**	**80**	**0,26**
المجموع	**741**	**100,00**	**11402**	**100,00**	**52751**	**100,00**	**31007**	**100,00**

المصدر: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)، جافي 2016.

من خلال الجدول يتضح لنا أن صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **CGCI-PME** لم يضمن قروض القطاع السياحي سوى بنسبة تقارب 1% لضعف عدد المشاريع السياحية المتوسطة، بينما يحتل قطاع البناء والصناعة الصدارة لارتباطه بالمشاريع الهيكلية التنموية للدولة.

- دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذا الجهاز أهمية بالغة في القطاع السياحي، نظرا لإمكانية استفادة المؤسسات السياحية من تمويل برامج تقنية قد تساهم في ترقية نشاطها السياحي، هذه المساعدات السياحية خصت أساسا مؤسسات فندقية وشملت مجموعة من الخدمات المادية والتقنية. غير اننا نلاحظ حسب الجدول ادناه تدني نسبة المشاريع المدعمة من الوكالة في القطاع السياحي بنسبة تقارب 1%، ويرجع سبب ذلك، سواء إلى عدم تقديم ملفات متينة لصندوق أو جمود المستثمرين وعزوفهم عن تحديث وتطوير استثماراتهم في المجال السياحي أو عدم اطلاع المستثمرين على امكانية الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME[18].

الجدول 06: مساهمات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط وفي الوزلاسات الكبرى إلى 2015/12/31

قطاعات	الجزائر	عنابة	غرداية	وهران	سطيف	المجموع	النسبة %
الصناعات الغذائية	82	31	4	64	44	225	4,88
البناء والاشغال العمومية	532	822	113	266	1109	2842	61,65
الصناعة	257	142	29	111	215	754	16,36
أخرى	26	14	1	7	26	74	1,61
الصيد	8	14	-	16	36	74	1,61
الخدمات	126	92	23	68	147	456	9,89
خدمات تكنولوجيات الاعلام والاتصال	8	-	-	-	1	9	0,20
السياحة	**13**	**15**	**3**	**23**	**11**	**65**	**1,41**
النقل	21	31	5	22	32	111	2,41
المجموع	1073	1161	178	578	1620	4610	100,00

المصدر: Ministère de l'industrie et des mines, «Programme National de Mise à Niveau des PME (PNMAN)» revue ATOUT PME, édité par L'ANDPME, n°2, Décembre 2015, pp. 25-30.

خاتمة:

تشكل السياحة في الجزائر قطاع أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما يتميز به هذا البلد من تنوع في التضاريس الجغرافية والموقع الاستراتيجي المحاذي لمناطق الطلب العالمية على السياحة (أوروبا وأسيا). إلا أن المستوى العام للنشاط السياحي لا يزال متدنيا، من حيث قيمة الاستثمارات ونوعية الخدمات السياحية، باستثناء بعض الخدمات الفندقية الراقية المحدودة الدخل، مما يتطلب بذل مجهودات معتبرة في الميدان ودعم مالي وتقني، تقدمه الدولة للخواص من أجل النهوض بالقطاع.

من النتائج المتوصل إليها:

- عند تحليل طبيعة دعم الدولة التمويلي والجبائي للمؤسسات السياحية نجد أنها معتبرة ومغرية، فهي لا تشمل فقط تعدد الهيئات التمويلية المتعاقدة مع وزارة السياحة (مصادر التمويل) وهيئات ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسهلة لعملية التمويل، بل أيضا تخص التخفيضات والاعفاءات الجبائية والمالية الخاصة، المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار؛
- إضافة إلى ذلك، فإن الاعفاءات والتخفيضات المتوفرة لا تشمل فقط مرحلة الانجاز، بل أيضا مرحلة الاستغلال ولمدة قد تصل إلى 10 سنوات حسب منطقة الاستثمار والبرنامج الذي يندرج فيه نشاط المؤسسة؛
- وتبين لنا من خلال تحليل مساهمات هيئات الدعم التمويلي والجبائي للمؤسسات السياحية، وجود تدني في مستوى الدعم ومحدودية اقبال المستثمرين على طلب الدعم التقني من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم تزايد عدد المشاريع للقطاع، وقد يرجع لعدة أسباب ثقافية، امنية واجتماعية أو أسباب مالية متعلقة بضخامة الاستثمارات في مقابل انخفاض المردودية السياحية وطول فترة استرداد الاموال.

وبناء على هذه النتائج، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن اقتراحها:

- رغم ضعف النشاط والاستثمار السياحي واقتصاره فقط على المشاريع الكبرى ذات الخدمات الفندقية الراقية والسياحة الشاطئية، إلا أن الابقاء على هذه التحفيزات شرط اساسي للنهوض بهذا القطاع ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة أن السياحة من القطاعات الاكثر استقطابا لليد العاملة؛
- ضرورة تبيان الايجابيات التمويلية والجبائية للمستثمرين الخواص والشباب، الممكن الاستفادة منها في تطوير نشاطهم السياحي، لدفعهم للأقبال عليها؛
- وإن للتحفيزات المالية والجبائية دور مهم في تنمية النشاط السياحي، إلا أن تحسين فعاليتها يجب أن يكون مقرون بمجهودات تبذل على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

الهوامش والمراجع:

1 أحمد الجلاد، «دراسات في جغرافية السياحة»، عالم الكتاب، القاهرة، 1998، ص 93.
2 عشي صليحة، «الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (اقتصاد تنمية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005، ص 20.
3 عشويتي حسين، «دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر - نظرة تسويقية-»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 19-20.
4 EL BOUZAIDI CHEIKHI Adnane, «Quelle stratégie pour améliorer l'environnement des investissements», mémoire de fin d'études en master management économique et juridique, université de Tanger, 2011, p. 9.
5 عبد الهادي الرفاعي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، 2005، ص ص 9-26.
6 فلاحي صالح، «النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي»، الملتقى الوطني الأول حول «الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 20 و21 ماي 2002.
7 النشرة الرسمية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا، الجزائر، 2009.
8 عشويتي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.
9 وزارة السياحة، تصور قطاع السياحة وتطويره للعشرية 2004-2013، الجزائر، 2014، ص 108.
10 عشويتي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.
11 كواش خالد، «أهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي»، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 119.
12 عشويتي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 123.
13 قانون المالية لسنة 2016.
14 الأمر 09–01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430هـ الموافق لـ 22 جولية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009م.
15 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2016/06/15،

http://www.andi.dz

16 المادة 43 من قانون المالية التكميلي لـ 2009، مرجع سابق ذكرة، ص 11.
17 Agence national de développement de la PME, «Guide du créateur d'entreprise», 12/12/2015,

http://www.andpme.org.dz

18 الأمر 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمارات.